التعاون الاقتصادي العربي ومقومات التكامل الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية

Arab economic cooperation and the pillars of agricultural integration to achieve food security in Arab countries

د. ملال أحمد[1]
CREAD – الجزائر
a.mellal@cread.dz

أ.د. دربال عبد القادر
جامعة وهران 2 محمد بن احمد – الجزائر
derbalaek@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 21 /2021/09 تاريخ القبول: 30 /2021/12 تاريخ النشر: 03 /2022/03

ملخص:

في الوقت الذي تمكنت فيه عملية تحرير التجارة، تحت رعاية منظمة التجارة العالمية بالتوازي مع الاتفاقات التجارية الأخرى، من فتح باب التجارة العالمية على القطاع الزراعي وزيادة كثافة تدفق المنتجات الغذائية الزراعية، فإن ما تشهده الساحة العربية من ضعف في قيمة المبادلات الزراعية البينية قد أظهر إلى حد ما محدودية التعاون والتكامل الاقتصادي العربي، على الرغم من دورهما البالغ في تحفيز النمو الاقتصادي وأهميتهما في تعزيز تطوير المهارات على المستوى الإقليمي، الأمر الذي ساهم في اتساع حجم الفجوة الغذائية العربية لتصل في سنة 2017 إلى 33.6 مليار دولار، وعليه يمكننا طرح السؤال الآتي: ما مدى إمكانية مساهمة التعاون الاقتصادي العربي ومقومات التكامل الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية؟ وعليه سنحاول في هذا البحث تحليل المشاكل الرئيسية المتعلقة بالقطاع الزراعي في البلدان العربية، من أجل تحديد نقاطه المشتركة، تحدياته وكذا الفرص التي يمكن من خلالها بذل المزيد من الجهود في مجالي التجارة البينية العربية والتعاون الزراعي من أجل ضمان الأمن الغذائي العربي والحد من اتساع الفجوة الغذائية.

الكلمات المفتاحية: الدول العربية، القطاع الزراعي، التعاون الاقتصادي العربي، التجارة العربية البينية، التكامل الزراعي، الأمن الغذائي.

Abstract:

While the trade liberalization process - under the aegis of the World Trade Organization (WTO), in parallel with the trading blocs - has succeeded in opening up the world trade in agriculture and increasing the intensity of the flow of Agrofood products. At the same time, the weakness that the Arab region faces in the value of agricultural trade has shown the limited extent of Arab economic cooperation and integration, despite their role in stimulating economic growth and their importance in promoting skills development at the regional level, which has contributed to widening the Arab food gap in favor of other partner countries to reach the $33,6 billion limit in 2017, To this end, this research will attempt to analyze the main problems related to the agricultural sector in the Arab countries, in order to identify their common points, challenges and opportunities that can be achieved through a prodigious effort in the field of inter-Arab agricultural cooperation in order to ensure Arab food security, and reduce the still significant food deficit.

Key words: *Arab States, Agricultural sector, Arab Economic Cooperation, Intra-Arab trade, Agricultural Integration, Food Security.*

1 – المؤلف المرسل: د. ملال أحمد: a.mellal@cread.dz

مقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة تغيرات هائلة في العوامل المؤثرة في سياسة التجارة الزراعية على المستوى الدولي، والتي بدورها أثرت، على الصعيدين العالمي والمحلي، على تدابير التنمية المتعلقة بالإنتاج الزراعي وهياكلها التجارية. وأصبحت التجارة الدولية تلعب دورا رياديا في مساعدة البلدان في التغلب على مشاكلها الزراعية والتكيف مع تغير المناخ عن طريق تحقيق أمنها الغذائي. وهذا من خلال عملها على استقرار الأسواق وإعادة توزيع الأغذية من المناطق ذات الفائض الغذائي إلى المناطق التي تعاني عجزا في توفير الغذاء لمواطنيها، ولهذا السبب، أصبحت العلاقة التي تربط بين تجارة المنتجات الزراعية والأمن الغذائي في السنوات الأخيرة جزءًا متناميًا من جدول الأعمال التجارية والإنمائية على كافة الأصعدة والمستويات عبر العالم.[1]

فبالتوازي مع اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة، الذي مكن المنظمة من إدراج القطاع الزراعي ضمن أولوياتها كما أنها نجحت بشكل كبير في جعل أعضائها يعملون على تحيين قوانينهم الوطنية لتتماشى وفقا لقوانين النظام التجاري المتعدد الأطراف داخل المنظمة التي تنظم بها التجارة في المنتجات الزراعية وسياسات الدعم (النفاذ إلى السوق، الدعم المحلي والمنافسة في التصدير) فقد شكلت من جانبها أيضا الاتفاقيات التجارية، بما في ذلك الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية، عاملا أساسيا في التأثير على النشاط الزراعي بشكل عام، خاصة فيما يتعلق بتحسين كفاءة وتكامل الصادرات بين البلدان الأعضاء داخل ذلك التكتل وكذا في تعزيز قدراتها التنافسية أمام باقي بلدان العالم.

ولقد أثبت التكامل الاقتصادي الإقليمي دوره في تسريع النمو والتنمية من خلال توفير مجموعة من الفوائد المتعلقة بتحسين التعاون السياسي وزيادة التجارة وتعزيز تطوير المهارات داخل المنطقة وخلق فرص العمل وهذا بشرط ألا يتم تحويل التجارة التي نشأت بين الأطراف في المقام الأول إلى المنتجين الخارجيين الأكثر كفاءة.[2] فالعديد من المناطق الأكثر تكاملاً على المستوى العالمي (الاتحاد الأوربي، الآسيان...) قد أظهرت قدرة أكبر على التكيف في ظل الانكماش الاقتصادي العالمي وأنها قادرة على النمو بشكل أسرع.[3]

إلا أن ما تشهده الساحة العربية من ضعف في قيمة التبادلات التجارية البينية خاصة الزراعية منها، في الوقت الذي يكافح فيه الاقتصاد العالمي من أجل استعادة مستويات نموه المرتفعة، قد أطفى على السطح مدى محدودية التعاون والتكامل الاقتصادي العربي وتغلب طابع القطرية في تجسيد البرامج الإنمائية به،[4] على الرغم من التقارب الكبير بين المصالح العربية المشتركة وتشعبها، وبالتالي أصبح تحفيز النمو الداخلي والإقليمي هو الحل الاستراتيجي الرئيسي للمنطقة.

وتعتبر قضية الأمن الغذائي واحدة من بين أهم التحديات الرئيسية المشتركة في الوطن العربي، إذ لا يزال هذا الأخير يقوم باستيراد حوالي نصف احتياجاته من السلع الغذائية الرئيسية من الدول الغير عربية الأخرى، مما ساهم في اتساع حجم الفجوة الغذائية العربية لتصل في سنة 2018 إلى حدود 33.6 مليار دولار حسب احصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية المبينة في الجدول رقم (01)، الشيء الذي جعل العالم العربي من ضمن أكبر مستوردي الأغذية في العالم بدرجة انكشاف اقتصادي عالية تبلغ عموما مستوى 48%،[5] هذه التبعية الغذائية التي تجعله في عرضة دائمة أمام مخاطر تقلص الواردات من السلع الغذائية الرئيسة نتيجة ارتفاع اسعارها أو تعرض مكان انتاجها إلى بعض الاضطرابات المناخية وما شابه من اختلالات في توازن القوى بين الطلب والعرض.

الجدول رقم (01): قيمة الفجوة الغذائية في الوطن العربي خلال الفترة 2009-2018 (مليار دولار).

	متوسط الفترة (2009-2015)	2016	2017	2018
جملة العجز	40.5	35.2	39.94	36.93
جملة الفائض	(1.2)	(0.7)	(4.85)	(3.35)
إجمالي قيمة الفجوة الغذائية	39.3	34.5	34.69	33.58

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي 2018، الخرطوم، السودان، 2020، ص: 40، التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي 2017، ص: 80. والتقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي 2015، ص: 29.

وعليه سنتطرق في هذا البحث إلى موضوع التعاون الاقتصادي العربي ومقومات التكامل الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية لأهميته الكبرى في معرفة الأسباب التي تؤدي إلى اتساع حجم الفجوة الغذائية والحلول التي يمكن استنباطها من الوتيرة الحالية للتنمية في القطاع الزراعي وسبل تجاوزها عن طريق التعاون العربي، ومن خلال مراجعة وتحليل ما تسنى لنا من إصدارات ومعطيات ودراسات سابقة ذات صلة بالموضوع، يمكننا طرح الإشكالية التالية: **ما هو واقع القطاع الزراعي في الوطن العربي وما مدى مساهمة التجارة العربية البينية في تعزيز التكامل الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي بالمنطقة؟** وللإجابة على هذا السؤال، قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، وارتأينا التركيز على المحاور التالية:

- أولا: واقع الأمن الغذائي والزراعي في الوطن العربي.
- ثانيا: التعاون الاقتصادي العربي في الوطن العربي.
- ثالثا: التعاون الاقتصادي والتجاري البيني في ميدان الزراعة للدول العربية وآفاقها.

1. واقع الأمن الغذائي والزراعي في الوطن العربي:

1-1. تعريف الأمن الغذائي:

الأمن الغذائي هو مفهوم واسع ومتطور عبر الزمن، حيث يعكس بوضوح تطور الفكر السياسي والملاحظات التجريبية منذ نشأته في منتصف السبعينيات،[6] ويعني التعريف الحديث والأكثر شمولية وتبنيا للأمن الغذائي حسبما جاء في تقرير مؤتمر القمة العالمية للأغذية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) في عام 1996 على أنه: " **حالة تتوافر فيها لجميع الناس، في كل الأوقات، الإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية، للحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة**". وتتمثل الركائز الأربع للأمن الغذائي في: توافر الأغذية، وإمكانات الحصول عليها، واستخدامها، واستقرار الإمدادات منها حسب أخر تحديث لهذا التعريف خلال القمة العالمية للأغذية لمنظمة الفاو سنة 2009.[7]

ويختلف هذا التعريف عن المفهوم التقليدي للأمن الغذائي الذي يرتبط بتحقيق الاكتفاء الذاتي باعتماد الدولة على مواردها وإمكاناتها في إنتاج احتياجاتها الغذائية محلياً. وهذا الاختلاف يجعل مفهوم الأمن الغذائي حسب تعريف الفاو أكثر انسجاماً مع التحولات الاقتصادية الحاضرة، وما رافقها من تحرير للتجارة الدولية في السلع الغذائية التي أصبحت تعتبر عنصراً أساسياً في أي استراتيجية للأمن الغذائي، وتعمل كقوة لنقل المنتجات من مناطق الفائض إلى مناطق العجز.[8]

كما يقر هذا التعريف بالعوامل والديناميكية المعقدة التي تساهم في انعدام الأمن الغذائي على مستوى الفرد أو الأسرة أو المستوى الوطني أو العالمي. فعلى وجه الخصوص، يركز تعريف المنظمة على المدى المحتمل للعوائق التي تحول دون الحصول على الغذاء والتي قد تكون مادية

(مثل بعد المسافة إلى مصادر الغذاء و/أو عدم إمكانيات الولوج إلى الأسواق التي قد تواجهها فئة من المجتمعات الريفية والنائية، أو على سبيل المثال، الشح في عرض المواد الغذائية في الأحياء الحضرية ذات الدخل المنخفض)، أو نتيجة ممارسات ثقافية خاطئة (كالعادات التي تجعل النساء والأطفال يأكلون بعد الرجال البالغين) أو لأسباب اقتصادية (على سبيل المثال، عندما تكون عملية بيع الأطعمة الصحية و الجد مغذية بأسعار مرتفعة ولا يمكن تحملها من الفئات الهشة في المجتمع، أو عندما تفرض الحكومة حظرًا على تصدير الأغذية مما يحد من الإمدادات الغذائية دوليًا).[9]

حيث يتسم الأمن الغذائي ببعدين رئيسيين وهما كلي وجزئي:[10]

– يتألف البعد على المستوى الكلي من العناصر الأساسية لاستقرار الاقتصاد الكلي، والنمو الاقتصادي والحوكمة، أين يتعدى فيها الأمن الغذائي مفهوم تحقيق الاكتفاء الذاتي وهذا راجع إلى الإمكانيات التي تزخر بها العديد من الدول على غرار الدول العربية من القدرة للنفاذ إلى واردات الغذاء من الأسواق العالمية من خلال إيراداتها الكافية المولدة من صادراتها من السلع والخدمات خاصة الدول المصدرة للنفط والغاز.

– بينما يشتمل المستوى الجزئي على نفاذ الأسرة المعيشية للغذاء والأصول والخدمات الضرورية للفرد حتى يتمتع بالصحة، وهي عادة ما يقيدها الفقر في الأسر المعيشية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي.

كما جاء في تعريف كل من الدكتورة فاطمة بكدي والأستاذ الدكتور رابح حمدي في كتابهما الأمن الغذائي والتنمية المستدامة على أن الأمن الغذائي هو "**قدرة الدول على توفير أهم الاحتياجات الغذائية للمواطنين مع التركيز أكثر على أهم السلع الغذائية الاستراتيجية للسكان في كل الأوقات (الحرجة، العادية، الطارئة والاستثنائية) من خلال مجموعة متكاملة من السياسات والبرامج والمشروعات التي تستهدف زيادة الإنتاجية، والاستخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة ورفع كفاءة الاستخدام لهذه الموارد لأجل إشباع حاجات كافة المواطنين في مختلف مناطق تواجدهم، بالكمية والنوعية والأسعار المناسبة لمستويات دخولهم بصورة مستمرة، وترشيد الاستهلاك وتحسين شروط التبادل التجاري لتلك السلع ومستلزمات إنتاجها، مع المحافظة على التوازن البيئي ليحيوا حياة سليمة وكريمة**".[11]

أما الدكتور أسامة محمد سلام فقد عرف الأمن الغذائي كونه حق نصت عليه المادة رقم 25 من الإعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عن منظمة الأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1948 على أنه "**الحق في أن ينال المرء قوتا مغذيا يكفيه يوما**"، كما أنه عمد إلى الفصل بين الأمن الغذائي المطلق والنسبي للدول:[12]

حيث يعنى الأمن الغذائي المطلق بقدرة الدولة على انتاج غذائها داخليا بما يعادل أو يفوق طلبها المحلي ويعد هذا المستوى مرادفا نوعا ما لمصطلح الاكتفاء الذاتي إلى أنه غير واقعي يصعب الوصول إليه بالإضافة إلى كونه يفوت على الدولة المعنية إمكانيات الاستفادة من المزايا النسبية للتجارة الدولية. أما **الأمن الغذائي النسبي** فيعني قدرة الدولة أو الدول على توفير احتياجاتهم من السلع الغذائية الضرورية كليا أو جزئيا.

وعليه مما سبق، نستنتج أن مفهوم الأمن الغذائي لا يعني بالضرورة أن تقوم الدول بإنتاج كل احتياجاتها الغذائية بل يقصد به إتاحة المعروض من المواد الغذائية بالكم والنوع وهذا سواء من الإنتاج المحلي أو من خلال اللجوء إلى الأسواق العالمية على أن تكون نسبة كبيرة من الغذاء منتجة محليا. إذ يعتمد هذا المرتكز على طاقة الدول فيما يتعلق بمدى قدرتها على الإنتاج و/أو على اللجوء إلى الاستيراد وعلى كفاءة أنظمتها التسويقية ويدخل ذلك ضمن العناصر الثلاثة الآتية:[13]

– الإنتاج المحلي من السلع الغذائية: والذي يرتبط أساسا على مدى توفر الموارد الزراعية وتوجهات السياسات الزراعية المنتهجة وسبل الاستثمار بها وكذا إمكاناتها البشرية والمالية والتكنولوجية المتاحة. حيث يمكن أن تلعب الزراعة دورا هاما في مكافحة الجوع ونقص التغذية والفقر من خلال العمل على زيادة توافر الغذاء محليا وخلق المزيد من فرص العمل التي من شأنها زيادة القوة الشرائية للفقراء للحصول على الغذاء.[14]

– الواردات الغذائية: والتي تسير وفق السياسات والعلاقات التجارية ومدى انفتاحها.كما أنها عرضة لتقلب الأسعار العالمية وتذبذبات الطلب والعرض في الأسواق العالمية.

– الكفاءة السوقية: التي تؤثر على مدى اتاحة الغذاء من حيث طبيعة الأسواق، ملائمة التشريعات والتنظيمات الممول بها، كفاءة تسيير المخزونات الاستراتيجية ومدى توفر البنى التحتية من وسائل النقل والتخزين والتصنيع...الخ.

كما أشرنا سابقا، نظرا لارتفاع القابلية للدول العربية للتعرض إلى صدمات خارجية متعلقة بالغذاء نتيجة لتقلبات الأسعار العالمية، فإن الامن الغذائي في الوطن العربي يرتبط ارتبطا وثيقا بالفقر خاصة في ضل حدوث الكوارث الطبيعية وازدياد ندرة المياه وحدوث الصراعات (الشكل رقم 02).

1-2. أوضاع الأمن الغذائي للوطن العربي:

على الرغم من التقدم الكبير في إنتاج وتوزيع الغذاء، وزيادة الوعي والمعرفة بالتغذية والصحة السليمة، والتخفيضات الكبيرة في الجوع وسوء التغذية في البلدان النامية، فإن انعدام الأمن الغذائي لا يزال يمثل تحدياً هائلاً في العالم. ففي عام 2017، قدرت منظمة الأغذية والزراعة أن 821 مليون شخص، أي حوالي واحد من كل ثمانية أشخاص في جميع أنحاء العالم، يعانون من الجوع المزمن،[15] من بينهم حوالي 33 مليون شخص يعيشون في العالم العربي،[16] حيث بلغت نسبة السكان ناقصي التغذية أعلى مستوياتها في اليمن بنحو 28.8% وأدناها في الكويت بأقل من 2.5%.[17]

وفي نفس السياق يذكر تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة تحت عنوان " نظرة إقليمية عامة حول انعدام الأمن الغذائي بالشرق الأدنى وشمال أفريقيا لسنة 2015" أن المنطقة العربية عانت من مأساة كبيرة في كفاحها ضد الجوع، كونها الآن المنطقة الوحيدة في العالم التي سجلت زيادة في انتشار الجوع ومضاعفة عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع، حيث لعبت **الأزمات** في كل من العراق وسوريا واليمن دورا كبيرا في تعقيد هذا الوضع. ومع ذلك، تلاحظ منظمة "الفاو" أن بعض البلدان العربية قد حققت تقدما كبيرا في كفاحها ضد الجوع وسوء التغذية، حيث حقق معظمها الأهداف الإنمائية للألفية في هذا المجال.[18]

كما أن الدول العربية قد حققت على مدار 25 سنة الماضية كفاية إمدادات الطاقة الغذائية بمستويات متوسطة تقارب ما حققته البلدان المتقدمة كما يظهره الشكل رقم (01)، إلا أن هذه الأرقام تخفي الركود النسبي لمتوسط إمدادات الطاقة الغذائية في أقل البلدان العربية نموا، بل أنها شهدت نزولا مقلقا في العقد الأخير.[19] فعلى سبيل المثال يذكر أنه قد تم تصنيف 13 دولة عربية على أنها "منخفضة" في مؤشر الجوع العالمي لعام 2014، وتم تصنيف دولة واحدة "معتدل". كما تم تصنيف 3 بلدان على أنها "خطيرة"، بينما وصفت 3 بلدان أخرى بأنها "مثيرة للقلق". كما أنه من غير المحتمل أن تحقق الدول العربية نسب عالية من الاكتفاء الذاتي الغذائي؛ ومع ذلك، يمكنهم الحفاظ على تلط النسب الحالية وتحسينها.[20]

الشكل رقم (01): تطور كفاية إمدادات الطاقة الغذائية في الدول العربية مقارنة بباقي مناطق العالم (%).

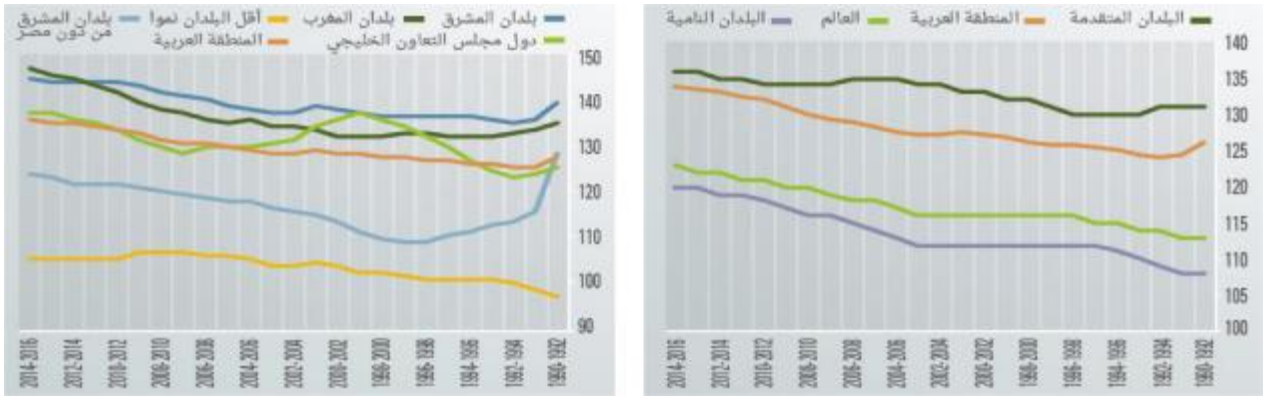

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة، FAO, 2017، في: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، **الأفق العربي 2030: آفاق تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، بيروت، لبنان، 2017، ص: 14.

ففي الوقت التي تبين فيه الإحصاءات أن قدرة الدول العربية في تحقيق الكفاية في إمدادات الطاقة الغذائية يرتبط في حقيقة الأمر ارتباطا وثيقا باعتمادها الكبير على الاستيراد، حيث أنها تعتمد على الأسواق الدولية في تأمين ما يقارب نصف ما تحتاجه لتأمين احتياجات سكانها من الغذاء. إلى أن سكان العديد من الدول العربية لا يزالون يعانون من التكاليف المرتفعة في أسعار المواد الغذائية وهذا ما يجعلهم يخصصون ما يقارب نصف مداخيلهم من أجل توفير الغذاء حسب الشكل رقم (02) وهذا ما أكدته الدراسة التي قامت بها جامعة ولاية واشنطن سنة 2008،[21] بخصوص حجم الإنفاق على الطعام مقارنة مع المدخول السنوي للأسرة في دول العالم، والتي استخلصت إلى أن دول القارة الافريقية هي التي تعرف النسب المئوية الأعلى منها الجزائر، مصر، المغرب والأردن فيما يخص الدول العربية التي تتميز بكثافة وارتفاع نموها الديمغرافي.

الشكل رقم (02): حجم الإنفاق على الطعام مقارنة مع المدخول السنوي للأسرة في دول العالم.

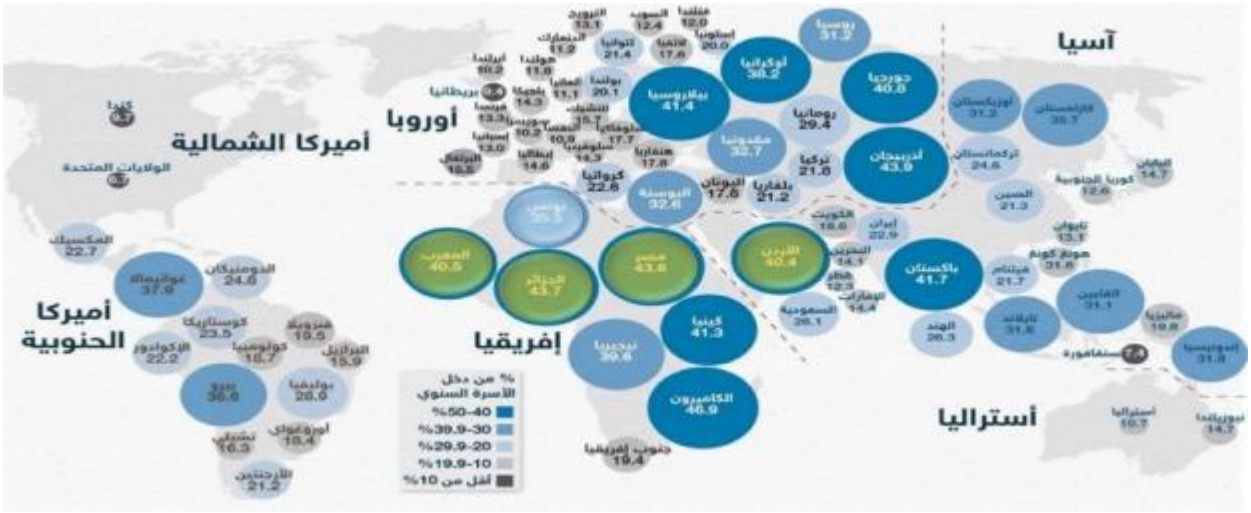

المصدر: خريطة متوفرة على الموقع http://www.snyar.net/?p=171915 (تصفح الموقع يوم 05 مارس 2019)

3-1. أوضاع الزراعة في الوطن العربي:

بالرغم من أن القطاع الزراعي يشهد تطوراً ملحوظا في بعض البلدان العربية، إلى أنها لا تزال تواجه العديد من التحديات والصعوبات في مجال مسعاها الرامي إلى تعزيز الاكتفاء الذاتي الغذائي، وهذا ناتج عن مجموعة من العوامل المقيدة والمتعلقة أساسا بالمتغيرات الداخلية

(الطبيعية، المناخية، البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية)، حيث يعد الجفاف ومحدودية الأراضي الصالحة للزراعة والرعي، وندرة الموارد المائية وتداعيات تغير المناخ من العوامل ذات الصلة المباشرة بتدني مردودية الإنتاج الزراعي والتي أدت إلى تفاقم الوضع بالمنطقة. كما قد زادت السياسات الغير ملائمة والاستثمار الضئيل خاصة في ميادين العلوم والتكنولوجيا والتنمية الزراعية في تدهور الموارد الزراعية إلى جانب الاستخدام الغير كفؤ لها وكذا انتاجيتها المتدنية. كما يمثل النمو السكاني والنزوح الريفي وما رافقه من تزايد في الطلب على الغذاء وتدهور الموارد الطبيعية وتحويل الأراضي الزراعية إلى الاستخدام الحضري، تحديات إضافية أمام تحسين مستوى الأمن الغذائي في المنطقة العربية.

حيث يجدر بنا ذكر أن مناخ المنطقة العربية يعتبر على نحو متزايد "كنقطة ساخنة" ساهم عامل ارتفاع درجات الحرارة بها إلى زيادة الشح في الأمطار وكثرة الجفاف، مما سيزيد من احتمال ارتباطها واعتمادها الكبير على الخارج فيما يخص احتياجاتها من المواد الغذائية مستقبلا، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات على غرار الدراسة التي قام بها (Mouël et al, 2017) من خلال إعطاء مجموعة من السيناريوهات حول المنطقة إلى غاية سنة 2050،[22] الشيء الذي سيزيد من العواقب المحتملة لهذه التطورات على شروط التكيف مع الزراعة المحلية المتعددة والتي تتشمل أساسا: نقص توافر الموارد المائية، والملوحة، وتدهور التربة والتعرية، وانخفاض المحاصيل، وما إلى ذلك، مما سيؤدي إلى صعوبة تكيف الزراعة في المنطقة واتساع الفجوة بين العرض الزراعي الإقليمي والطلب الإقليمي على الغذاء.[23]

فالمنطقة العربية تقع ضمن تصنيف الأراضي الجافة وشديدة الجفاف، ويسود فيها المناخ الصحراوي وشبه الصحراوي، إذ تشكل الأراضي المتصحرة والمهددة بالتصحر نحو (80%) من إجمالي مساحة الوطن العربي. ويسود مناخ البحر الأبيض المتوسط في المناطق الساحلية التي تطل على البحر المتوسط، كما يسود المناخ المداري وشبه المداري في دول عربية أخرى. وتتعرض المنطقة بشكل عام لتغيرات مناخية مختلفة تتمثل في موجات الجفاف المتكررة والعواصف الرملية والفيضانات والسيول.[24]

1-3-1. الأراضي الزراعية في الوطن العربي:

يبلغ إجمالي مساحة الأراضي القابلة للزراعة في الوطن العربي عام 2019 حوالي 221 مليون هكتار أي ما يقارب 15.76% من مساحته الإجمالية[25]، وتعتبر هذه النسبة قليلة جدا مقارنة مع المتوسط العالمي الذي يبلغ حوالي 37%. كما أنها تتصف بتدني جودة تربتها بصفة عامة. إذ لا تتجاوز النسبة المئوية لمساحة الأراضي ذات التربة عالية الجودة بها حولي 2.8% من إجمالي مساحة المنطقة، وتبلغ هذه النسبة أقصاها في السودان بحوالي 17% أما في الجزائر فهي تقل عن 0.5%، بينما يفتقر 14 بلد عربي للتربة العالية الجودة. كما تقدر النسبة المئوية لمساحة الأراضي ذات التربة المتوسطة الجودة بحوالي 5.5%، وذات التربة المنخفضة الجودة بحوالي 31.4%. وتقدر مساحة الأراضي المزروعة في عام 2016 بحوالي 75.1 مليون هكتار تمثل حوالي 38.1% من المساحة القابلة للزراعة و5.6 في المائة من المساحة الكلية للمنطقة.

ومثلت مساحة الأراضي المزروعة في السودان والمغرب والجزائر من إجمالي المساحة المزروعة في المنطقة العربية عام 2016 على التوالي نسبة 37% و12% و11%، كما بينت إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية حول أوضاع الأمن الغذائي العربي لسنة 2017، أن معظم الأراضي المزروعة في الوطن العربي هي أراض بعلية تعتمد على مياه الأمطار، وقد بلغت مساحتها عام 2016 حوالي 37.1 مليون هكتار (م هـ)، ولم يزرع منها بصورة مستديمة سوى حوالي 5.8 (م هـ) والبقية زرعت موسمياً. فيما بلغت مساحة الأراضي المروية حوالي 13.6 مليون هكتار زرعت منها حوالي 3.8 (م هـ) بصورة مستديمة، وقد بلغت مساحة الأراضي المتروكة دون زراعة (الأراضي البور) حوالي 24.4 (م هـ). وعليه، فقد بلغ إجمالي مساحة الأراضي المزروعة المستديمة في عام 2016 حوالي 9.7 مليون هكتار والأراضي الموسمية حوالي 41.0 (م هـ).

فبالرغم من أن معظم الدول العربية قد حققت تقدماً في تعزيز أوضاع أمنها الغذائي ما بين سنتي 2007 و2016 إلى أنه تراجع ابتداء من سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 حسب الجدول رقم (02)، حيث يشهد الإنتاج المحلي للسلع الغذائية تذبذبا في الانتاج ومن المتوقع أن يستمر هذا التذبذب لما تشهده المنطقة من تغيرات مناخية كبيرة.

الجدول رقم (02): الناتج الزراعي بالأسعار الجارية في الدول العربية 2007-2019 (مليار دولار)

السنة	متوسط الفترة (2007-2015)	2016	2017	2018	2019
الناتج الزراعي للدول العربية	123,2	142.3	138.3	124	131
نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية	5,7	6,0	5,6	4,6	4,8
نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار) في الدول العربية	364,4	383	366	307	318

المصدر: صندوق النقد العربي، فصل: قطاع الزراعة والمياه ضمن التقارير الاقتصادية العربية الموحدة للسنوات ما بين 2007-2020، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

وقدر إنتاج الحبوب في المنطقة العربية بنحو 55.5 مليون طن في عام 2013. وفي نفس العام، قدر إجمالي عدد الماشية بنحو 345 مليون رأس، معظمها من الحيوانات المنتجة الفقيرة. أنتجت المنطقة العربية حوالي 4.0 مليون طن من لحوم الدواجن بنهاية عام 2013، ومن المتوقع أن يزداد هذا في المستقبل. تعتمد صناعة الدواجن في المنطقة العربية بشكل كبير على المدخلات المستوردة وبالتالي لا يمكن تحملها. وقدر إنتاج قطاع مصايد الأسماك في المنطقة بنحو 4.3 مليون طن من الأسماك في عام 2013. وتعد مساهمة تربية الأحياء المائية (حوالي 25.7٪) في إجمالي إنتاج الأسماك في المنطقة العربية متواضعة مقارنة بمساهمتها العالمية. [26]

1-3-2. ندرة المياه وتدهور التربة:

حسب آخر دراسة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة تعنى بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتي تحمل عنوان "نظرة إقليمية عامة حول الأمن الغذائي والتغذية في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا لعام 2017" جاء فيه أن هذا الإقليم يعد الأكثر جفافا في العالم، إذ يقل فيه نصيب الفرد من المياه العذبة المتجددة عن 10% من المتوسط العالمي. وبالإضافة لذلك، من المتوقع أن تتفاقم مشكلة ندرة المياه، نتيجة للنمو السكاني والتغير المناخي. كما يعد نصيب الفرد من مساحات الأراضي الصالحة للزراعة من النسب الأقل على مستوى العالم، مما يجعل الضغط الممارس على الأراضي الأعلى عالمياً. وتشمل مشاكل تدهور الأراضي الرئيسية في الإقليم ملوحة التربة والمياه، وفقدان الأراضي الخصبة بسبب الزحف العمراني والجفاف والتصحر، وانجراف التربة. وباستثناء عدد قليل جداً من دول الإقليم. [27]

كما أنه من المتوقع أن يتحقق التوسع في الإنتاج الزراعي من خلال تطوير سلاسل القيمة المتكاملة في زيادة الإنتاجية الزراعية، فيما سيعتمد توفر الغذاء بشكل كبير على استدامة الأنظمة الغذائية فبالمنطقة من مرحلة الإنتاج إلى الاستهلاك، وكذلك على سياسات التجارة والوصول إلى الأغذية المستوردة. ولذلك يجب تبني سياسات تتلاءم مع هذه الحقائق خاصة فيما يخص إهدار الماء في شتى الميادين كالسقي الفلاحي عن طريق تعميم استخدام أساليب الري الحديثة كحل أنسب لمواجهة أزمة ندرة المياه. [28]

1-3-3. القوى العاملة بمختلف الفروع الزراعية بالعالم العربي:

يظهر الشكل رقم (03)، أن القطاع الزراعي قد استوعب في سنة 2019 ما يقارب 18,67% من إجمالي القوى العاملة، [29] وهذا ما يؤكد أنه يعد من بين القطاعات المهمة في الاقتصاد، إلى أنه في الوقت الذي تعتبر فيه عملية تنمية الموارد البشرية وتطوير مهاراتها من بين أهم العوامل الرئيسية لنجاح أي استراتيجية تهدف إلى تنمية أي قطاع ما، فقد شهدت جميع البلدان العربية انخفاضاً في نسبة القوى العاملة

بالقطاع الزراعي في العقود الأخيرة، وهذا ما يعكس تنامي عسوف السكان نظرا لتدني تنافسيته خاصة مع ما يعرفه من انخفاض للأجور وتدني الخدمات المرافقة له مقارنة بالقطاعات الأخرى خاصة السياحة والقطاع الخدماتي.

الشكل رقم (03): نسبة العاملون في الزراعة، الصناعة والخدمات من إجمالي القوى العاملة في العالم العربي (1991-2019)

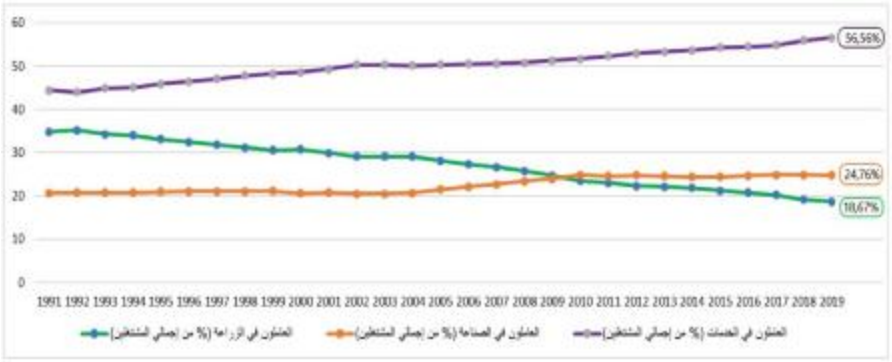

Source : World Bank Open Data (تصفح الموقع بتاريخ 19 أكتوبر 2021)
https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS?contextual=employment-by-sector&locations

من جهتها أشارت دراسة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى أن نسبة أعداد سكان الريف إلى إجمالي سكان الوطن العربي بدأت في التناقص منذ منتصف السبعينات، وهذا راجع بغض النظر عما يعرفه من تدني في الأجور، إلى النقص في توفير البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية خاصة المتعلقة بالتمويل والتسويق الزراعي في المناطق الريفية وكذا نتيجة لاختلال التوازن بينها وبين المناطق الحضرية فيما يتعلق بمشاريع التنمية، توزيع الخدمات والمرافق العامة وفرص العمل المتاحة.[30]

كما تشير من جهتها توقعات المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (IFPRI) للسنوات المقبلة (2025، 2035، 2045 و2050) أن الدول العربية عرفت اعتبارا من عام 2015 مزيدا من النزوح الريفي وسوف تستمر نسبة سكان الأرياف إلى إجمالي السكان في التراجع في السنوات المقبلة. بعد أن كان حوالي 40 % من السكان في هذه الدول من الأرياف وأقل من 5 % في الكويت وقطر. إذ وفقا لما يوضحه الشكل رقم (04) فإن كل من جزر القمر ومصر والسودان واليمن، هم فقط من يعرفون حاليا نسبا مرتفعة أين يمكننا أن نجد أن أكثر من نصف السكان تلك الدول يعيشون في المناطق الريفية كما أنها تعتبر الحالات الوحيدة التي لا يزال من المتوقع أن يتجاوز فيها عدد سكان الريف الثلث بحلول عام 2050.[31]

الشكل رقم 04: حصة سكان الريف إلى إجمالي سكان الوطن العربي للفترة 2015-2050 (النسبة المئوية)

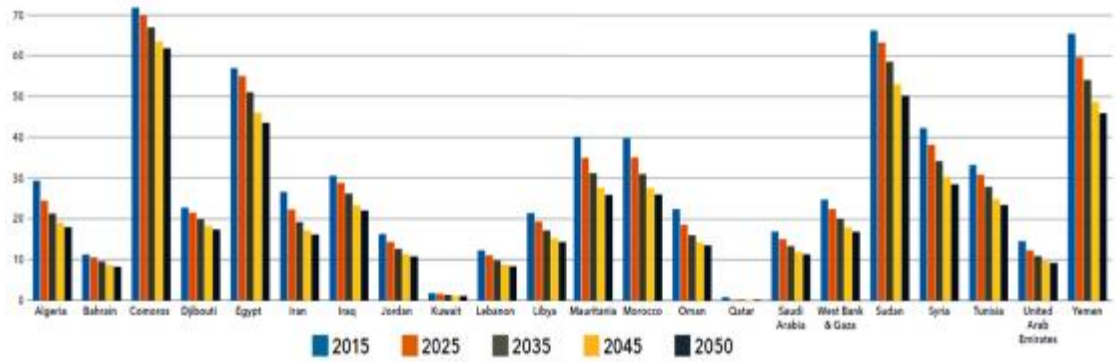

Source: Nin-Pratt, A., El-Enbaby, H., Figueroa, J. L., ElDidi, H., & Breisinger, C. (2018). Agriculture and economic transformation in the Middle East and North Africa: A review of the past with lessons for the future. Food Policy Report Washington, DC and Rome, Italy: IFPRI and FAO, pp: 15-16.

1-3-4. كثافة البحث في البحوث الزراعية في الوطن العربي.

يعد النظر في حصة الباحثين الزراعيين الذين يعملون بمكافئ الوقت الكامل للباحثين (FTEs)* في الوطن العربي من بين أهم المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في دراسة وضعية القطاع الفلاحي في أي بلد، حيث يتيح لنا المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية كما يظهره الجدول رقم (03)، تلك الاحصائيات المتعلقة بمجموعة من الدول العربية كمصر التي يعتبر نظام البحث والتطوير الزراعي بها من بين أكبر أنظمة البحوث في العالم والثانية بعد الهند من بين الدول النامية، متعدية بذلك على كل من البرازيل والأرجنتين الذين يعتبرون من بين أكبر المنتجين الزراعيين، حيث يتعدى عدد باحثيها الزراعيين 8400 باحث جلهم دكاترة (67.6%)، كما أن هذا العدد يفوق المجموع الكلي للباحثين ببقية الدول العربية مجتمعة.[32]

الجدول رقم (03): الانفاق العام وعدد الباحثين في الميدان الزراعي للدول العربية مقارنة ببعض الدول الأخرى من العالم الثالث.

الدولة	السنة	الإنفاق العام على البحوث الزراعية				الباحثين الزراعيين بمكافئ الوقت الكامل للباحثين (FTEs)				
		مؤشر تكافؤ القوى الشرائية (PPP) مليون دولار بالأسعار الثابتة لسنة 2011	مليون دولار بالأسعار الثابتة لسنة 2011	كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الزراعي	معامل التقلب	العدد الكلي للباحثين	نسبة الباحثين في القطاع الخاص	نسبة الإناث	نسبة حملة شهادة الدكتوراه	نسبة الباحثين الأكبر من 50 سنة
الجزائر	2012	91.6	38.3	0.21	/	593.4	69.8	51.3	23.0	37. 5*
مصر	2012	528.4	144.7	0.44	/	8,419.7	86.1	36.3	67.6	/
الأردن	2012	36.2	15.0	1.84	/	272.3	72.5	18.3	35.5	39.7
لبنان	2012	38.2	21.3	0.95	/	209.2	58.4	48.2	44.6	13.0
المغرب	2012	147. 3	442.3	0.49	/	556.3	72.4	23.3	40.0	39.0
عمان	2012	110.0	2.6	6.51	/	243.6	91.5	31.1	25.5	10.1
السوادن	2012	57. 3	26.3	0.14	0.19	932.8	72.9	/	36.9	20.3
تونس	2012	63.0	97.1	0.64	/	541.6	80.0	32.7	61.8	38.3
موريتانيا	2014	15.6	6.4	0.49	0.33	86.0	87. 5	13.8	17. 2	2.6
اليمن	2012	38.7	13.7	0.56	/	526.7	78.7	7.1	28.7	27.0
الهند	2014	3,298.4	1,067.8	0.30	0.05	12,746.6	38.7	18.3	73.2	32.8
تركيا	2012	537. 3	376.7	0.51	/	3,009.4	60.4	32.5	41.6	11.1
البرازيل	2013	2,704.0	2, 377.9	1.82	0.06	5,869.4	71.3	37.1	72.5	44.4
الأرجنتين	2013	732.1	474.7	1.29	0.13	5,824.5	50.2	45.2	20.8	38.7

* البيانات تستثني قطاع التعليم العالي، (/): غير متوفرة.

معامل التقلب يقيس تقلب الإنفاق على البحوث الزراعية من خلال تطبيق معادلة الانحراف المعيارية إلى معدل نمو لوغاريتمي لمدة عام في الإنفاق على البحوث الزراعية على مدى فترة معينة. تشير القيمة 0 إلى "عدم التطاير"؛ يتم تصنيف الدول ذات القيم بين 0 و0.1 على أنها "منخفضة التقلب"؛ البلدان التي تتراوح قيمها بين 0.1 و0.2 تعتبر ذات "تقلب معتدل"؛ والدول ذات القيم فوق 0.2 تنخفض إلى فئة "التقلبات العالية".

Source: IFPRI. 2018. 2018 Global food policy report. Washington, DC: International Food Policy Research Institute, p: 104.

وهذا ما يعكس لنا جليا أهمية التعاون العربي في مجال تبادل الخبرات العلمية والتكنولوجية بين الباحثين خاصة التجربة المصرية كونها البلد الوحيد الذي يتميز باستثمارات كبيرة في مجال البحث العلمي والمساهمة في نشر وتطوير الأبحاث التي تتعلق بطبيعة المناخ ومميزات العالم الزراعي للدول العربية.

2. التعاون الاقتصادي العربي في الوطن العربي.

لقد أصبحت منافع التجارة الدولية جزءًا لا يتجزأ من حياتنا اليومية، إذ صار بإمكاننا لمسها حتى في وجباتنا اليومية، حيث ساهم هذا الانفتاح في الخفض من مستويات نقص التغذية كما أدى ذلك إلى تنويع وتحسين الأمن الغذائي بصورة صحية و مستدامة نوعا ما، كما أن الكثير من المزارعين في أنحاء العالم صاروا يستفيدون ماديا من خلال تركيزهم على تصدير منتجاتهم، إذ تساهم التجارة في المواد الزراعية في تحقيق المتطلبات الرئيسية الأربعة للأمن الغذائي: توافر الغذاء، الوصول إليه، والاستفادة منه، واستقرار في عرضه، بعد أن تبين أن الاكتفاء الذاتي في العديد من الدول هي عملية مكلفة وبمقدورها تقويضه.[33]

2-1. واقع التكامل الاقتصادي العربي:

بدون التعاون والتكامل بين الدول العربية، سيكون من الصعب عليهم مواجهة النظام الاقتصادي العالمي الجديد. إذا كان لمثل هذا التعاون البقاء على قيد الحياة، فيجب إعداد تحليل نقاط القوة والضعف والتهديدات والمعارضة الإقليمية وخطة التنمية الإقليمية مع مراعاة الميزة النسبية لكل دولة ومنع المنافسة الجانبية بين الدول العربية.[34] فعلى الرغم من أن الدول العربية قد قامت بتطوير خطط التكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال العديد من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية لفتح أسواقها وتغيير أنظمة سياساتها الوطنية للتنمية الاقتصادية من خلال المفاوضات على المستويات الثنائية، الإقليمية أو المتعددة الأطراف كما يوضحه الشكل رقم (05). إلا أن المعطيات والأرقام التي تبين حجم التبادلات العربية البينية تعكس ضعف وعدم جدية كل تلك المساعي. حيث يعد سبب محدودية فعاليتها إلى أوجه التشابه الهيكلية لاقتصادات معظم الدول العربية ومنح استثناءات للمنتجات الحساسة. ومع ذلك، قام عدد منها، ولا سيما مصر وتونس، بتخفيض الحواجز الجمركية من جانب واحد في السنوات الأخيرة. بمعنى آخر، هناك عمليات تحرير التجارة خارج سياق تلك الاتفاقيات التجارية العالمية والإقليمية والثنائية.[35]

شكل تأسيس جامعة الدول العربية في عام 1945 بداية الجهود العديدة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية وكانت أول من دعا إلى اتفاقات للتعاون الاقتصادي بين الدول العربية[36]. إذ تلي ذلك إبرام عدة اتفاقيات متعددة الأطراف وإنشاء منظمات واتحادات ووكالات مشتركة مختلفة.[37] بينما بدأ المجلس الاقتصادي، في السبعينيات، في محاولة بناء استراتيجية قوية قائمة على الإنتاج وانشاء مشاريع وشركات مشتركة في الدول العربية. بالإضافة إلى ذلك، شهدت نفس الفترة تأسيس العديد من المنظمات الإقليمية مثل صندوق النقد العربي (AMF) والمنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD). أثناء انعقاد المؤتمر الحادي عشر للقمة العربية العادية بعمان سنة 1980، تم الاتفاق على جعل كل من سبل الإنتاج والمقاربات التقليدية للتكامل، تسير جنبا إلى جنب مع التخطيط العربي كعناصر أساسية للعمل الاقتصادي العربي المشترك، هذا الأخير الذي اعتبر بعدها كخارطة طريق لجميع مبادرات التعاون والتكامل بين الدول العربية.[38] فعند استعراض كل محاولات التعاون أو التحالفات أو التكامل بين الدول العربية في العقود الأربعة الماضية، تبين لنا أنها تتضمن مشاريع كبيرة لم يطبق ولم يتبقى منها سوى القليل جدًا، بعض هذه المشاريع هي[39]: (1) .ظهور مراكز جديدة للتنمية وتمويل الاستثمار؛ (2) الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ (3). الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية؛ (4). صندوق أبو ضبي للتنمية الاقتصادية العربية؛ (5). مجلس الوحدة الاقتصادية العربية؛ (6). مجلس التعاون الخليجي؛ (7). البنك العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا؛ (8).

اتحاد المغرب العربي: الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس(AMU) ؛ (9). صندوق النقد العربي (AMF 1976)؛ (10). برنامج التجارة العربية المالية(ATFP) ؛ (11). السوق العربية المشتركة سنة 1964؛ (12). منطقة التجارة الحرة العربية؛ (13). اتفاقية أغادير.

الشكل رقم (05): صحن السباغيتي (spaghetti bowl) لعضوية الدول العربية في الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية.

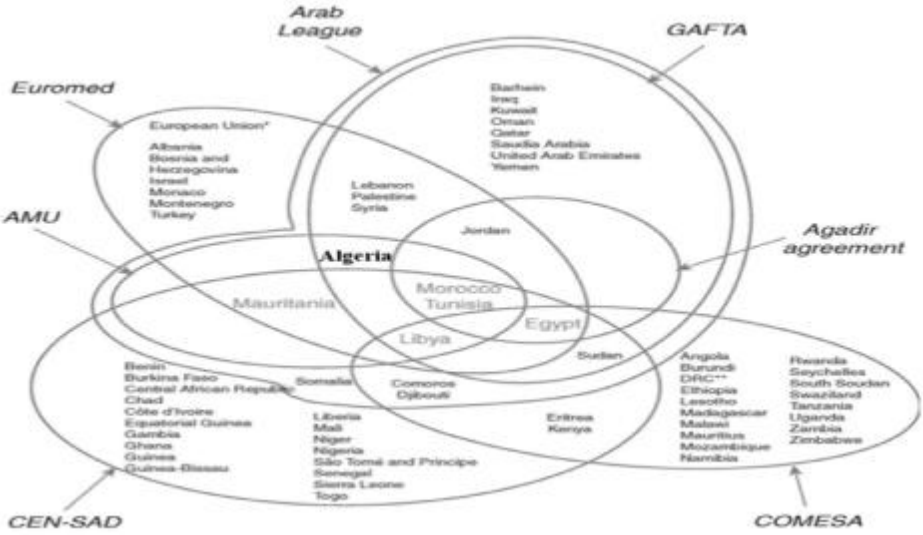

Source : Verdier-Chouchane, A., Ali, M. S. B., & Karagueuzian, C. (2016). Trade Diversification and Intra-Regional Trade in North Africa. In Economic Development. In: Ben Ali M.S. (eds) Economic Development in the Middle East and North Africa (pp. 173-195). Palgrave Macmillan, New York.

2-2. واقع التعاون الاقتصادي العربي في الوطن العربي.

يبين الشكل رقم (06)، أن منطقة التجارة الحرة العربية تستحوذ على النصيب الأعلى من المبادلات التجارية، ثم يليها من حيث أهمية المبادلات البينية مجلس التعاون لدول الخليج العربي. أما فيما يخص اتحاد دول المغربي العربي والدول المنظمة لاتفاق أغادير فمبادلاتها ضئيلة جدا لا تعكس تنوع اقتصاداتها من حيث الأنشطة الإنتاجية والتصديرية.

وفي هذا الصدد وجب التأكيد على الإمكانيات اتي تزخر بها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث أن تفعيلها الفعلي يمكن المنطقة العربية من توفير فرص واعدة للاقتصادات العربية محفزة للنمو ولتوفير فرص التشغيل. حيث شهد عام 2017 بداية مهمة بغرض دفع الحركية والديناميكية لزيادة النمو التجاري داخل المنطقة وهذا باعتماد قاعدة المنشأ العامة، كأساس للتبادل التجاري بين الدول العربية الاعضاء، وإعداد اتفاقية للتعاون الجمركي بين الإدارات الجمركية في الدول العربية لتيسير التجارة البينية، واختتام جولة بيروت لمفاوضات تحرير التجارة في الخدمات وفقا للاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية، التي تكتسب أهمية كبيرة في هيكل التجارة الخارجية للدول العربية، الأمر الذي سيكون له انعكاس إيجابي على التجارة البينية في السلع والخدمات بين دول المنطقة.[40]

الشكل رقم (06): قيمة الصادرات والواردات العربية البينية حسب التكتلات المبرمة (2007-2019).

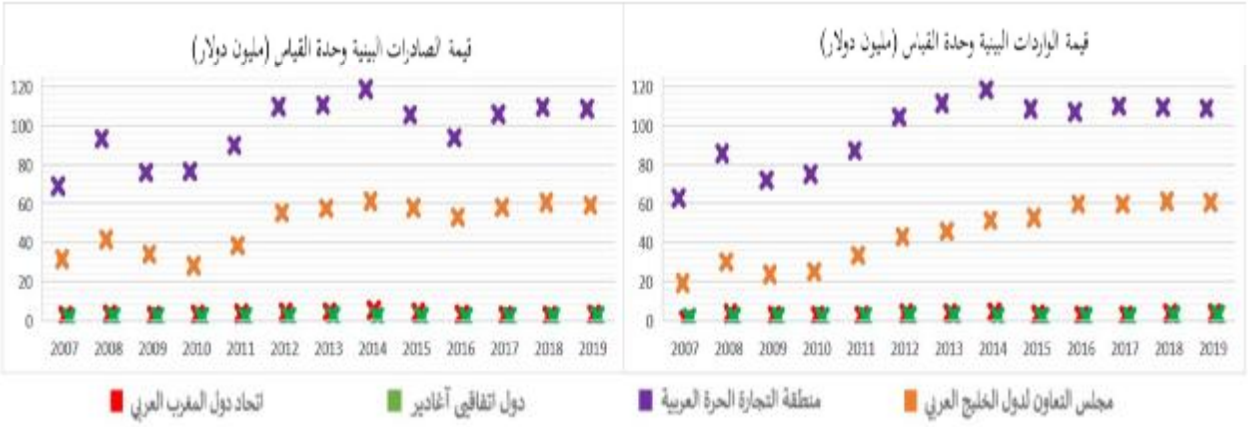

المصدر: صندوق النقد العربي، فصل: التجارة الخارجية للدول العربية، ضمن التقارير الاقتصادية العربية الموحدة للسنوات ما بين 2007-2020، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

فقد أكدت دراسة (Bernard Hoekman, 2016) حول إمكانات نمو التجارة البينية الإقليمية كمحفز للنمو في الشرق الأوسط على أن العالم العربي الذي لا يستحوذ حاليا إلا على 3% من الصادرات الزراعية، و2% من الصادرات المصنعة و2.5% من الصادرات العالمية للخدمات، بإمكانه تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل من خلال تقليل الحواجز غير الجمركية وتكاليف التجارة البينية والعمل على الاستفادة من فرص السوق الدولية خاصة مع الاقتصادات الرئيسية في المنطقة كالاتحاد الأوروبي والصين والهند ودول جنوب الصحراء وكذا التركيز على المشاريع والبرامج التي تحقق مكاسب مباشرة للمجتمعات في البلدان المشاركة عن طريق معالجة حالات فشل التنسيق وتحقيق وفورات الحجم.[41]

فعلى سبيل المثال قد ظل تكامل بلدان اتحاد المغرب العربي مع بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان العربية الأخرى هامشيا مقارنة مع مستوى تكامله مع الاتحاد الأوروبي الذي يعد أكثر تطورا بكثير. فقد زادت تونس والجزائر روابطهما التجارية والمالية مع الاتحاد الأوروبي في سنة 2018 لتصبح في حدود 14,3 % و26% على التوالي، ومع أن معدل اعتمادية المغرب قد تراجع في عام 2015 إلى حدود 15,9 %، إلا أن الروابط بين المغرب والاتحاد الأوروبي تظل بالغة الأهمية. وأمّا تكامل البلدان العربية المتبقية (مجموعة أقل البلدان العربية نموا ومجموعات البلدان العربية الأخرى) مع مجموعتي بلدان مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي فتعد الأضعف. وقد يكون هذا عائدا جزئيا إلى إجراءات التقشف المتخذة في بعض الدول خاصة دول مجلس التعاون الخليجي إثر الإجهاد المالي وتراكم الديون في أعقاب هبوط أسعار النفط.[42]

أما فيما يخص نسبة حصة المبادلات العربية البينية في إجمالي المبادلات العربية ما بين 2015 و2020، فإن حصة التبادلات البينية في كل من دول اتحاد المغرب العربي واتفاقية أغادير ورغم تدنيها فهي لاتزال في انخفاض مستمر وهذا ما يعكس مدى الفتور في العلاقات بين الدول الأعضاء وعدم إعطاء رغبة لدفع تلك المبادلات لمزيد من الحركية لتعزيز النشطات التجارية بينهم. وعلى عكس ذلك بكثير فمجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي تبدي أداء أقوى من ناحية التكامل الإقليمي.

فعلى نقيض المجموعات الأخرى، زادت بلدان مجلس التعاون الخليجي انخراطها مع معظم أقل البلدان العربية نمواً والبلدان العربية الأخرى. فيما لم تسجّل الروابط بين بلدان مجلس التعاون الخليجي وبلدان اتحاد المغرب العربي إلا تغييرا بسيطا ابتداء من عام 2015 بالمقارنة ما قبل 2014. ولكن خففت بلدان مجلس التعاون الخليجي تكاملها مع الاتحاد الأوروبي وأسيان وبقية الاقتصادات العالمية. والاستثناء الوحيد لهذا النمط العام هو الإمارات العربية المتحدة، كونها الاقتصاد المتنوع الوحيد في مجلس التعاون الخليجي. ومن نتائج هذه الروابط

الأقوى بين مجلس التعاون الخليجي وبقية المنطقة العربية مقابل الروابط الأضعف مع جهات فاعلة أخرى أن الروابط العربية قد تشكل عازلا ضد الصدمات من مصادر غير عربية.

3. التعاون الاقتصادي والتجاري البيني في ميدان الزراعة للدول العربية وآفاقها.

يوضح الجدول رقم (04) التجارة الزراعية والغذائية العربية البينية مقارنة بالتجارة الزراعية والغذائية الكلية للوطن العربي خلال سنة 2017، حيث يتبين لنا جليا أن قيمة الواردات الزراعية العربية البينية في متباينة نوعا ما بين إقليم لآخر، إلا أنها تبقى ضئيلة مقارنة مع المبادلات الكلية للوطن العربي. حيث أننا نجد على سبيل المثال أن الواردات الزراعية البينية لا تمثل سوى 18,94 % من إجمالي الواردات الزراعية الكلية لوطن العربي إذ تبقى هذه النسبة ضئيلة جدا مقارنة بالإمكانات الاستثمارية التي تزخر بها المنطقة في المجال الزراعي، نفس الملاحظة فيما يخص الواردات الغذائية البينية التي لا تتعدى نسبتها 18,60 %.

الجدول رقم (04): التجارة الزراعية والغذائية العربية الكلية والبينية خلال سنة 2017، (مليار دولار)

الاقليم	التجارة الزراعية والغذائية العربية الكلية 2017				التجارة الزراعية والغذائية العربية البينية 2017			
	الواردات الزراعية الكلية	الصادرات الزراعية البينية	الواردات الغذائية الكلية	الصادرات الغذائية الكلية	الواردات الزراعية البينية	الصادرات الزراعية البينية	الواردات الغذائية البينية	الصادرات الغذائية البينية
المشرق العربي	15,6	3,1	13,90	2,7	3,81	2,01	2,90	1,74
شبه الجزيرة العربية	48,4	13,9	43,0	11,1	11,93	9,02	11,11	7,40
المغرب العربي	19,8	11,0	17,5	5,8	1,79	1,17	1,53	0,93
الاوسط	17,8	7,7	16,8	7,6	1,70	4,07	1,45	3,74
الوطن العربي	101,6	35,6	91,3	27,2	19,24 (18,94%)	16,26 (45,67%)	16,99 (18,60%)	13,86 (50,95%)

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي 2017، الخرطوم، السودان، 2017، ص:55، 58 و61.

مما سبق يمكننا استنتاج أن الزراعة العربية لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الأغذية على الرغم من توفر الموارد الطبيعية من الأرض والمياه والموارد البشرية وهذا نتيجة تباطؤ في وتيرة التنمية والاستثمارات في القطاع الزراعي. حيث لا يزال أمام الدول العربية طريق طويل لتحقيق الإمكانات الزراعية الغير مستغلة في العالم العربي والتي يمكن أن تعزز الأمن الغذائي على الصعيدين الوطني والإقليمي، فمن الضروري أن تعزز الدول العربية التعاون الإقليمي لتشجيع الإنتاج الزراعي على أساس التكامل ومزاياها النسبية لتحقيق الأمن الغذائي الإقليمي وتقليل فواتير استيراد الأغذية الغير مبررة.[43]

تشير نتائج العديد من الدراسات إلى أن جهود التكامل الإقليمي العربي لم تكن فعالة في تعزيز تدفقات تجارة الأغذية الزراعية بين الدول العربية.[44] حيث يعتبر التعاون بين البلدان العربية على أساس الميزات النسبية في الموارد الزراعية والمالية خيارا أساسيا لتعزيز الأمن الغذائي على المستوى الإقليمي، وليكون التعاون فاعلا فهو يتطلب مقاربة تستند إلى مواءمة الاستراتيجيات والسياسات الزراعية الوطنية، وزيادة الاستثمار في العلوم والتقنية والتنمية الزراعية، وتنظيمات وتدابير وحوافز تفضي إلى استخدام فعال للموارد، وحفضا للقدرة الحيوية المنتجة للموارد البرية والمائية التي تشكل حجر الزاوية للإنتاج الزراعي على المستويات الوطنية والإقليمية.[45]

فبالنظر إلى ما تميزت به السنوات الأخيرة من التحديات الإقليمية والعالمية العديدة، والتي أدت إلى إحداث تذبذبات وعدم الاستقرار في وتيرة التنمية في القطاع الزراعي. أبرزها كما سبق الإشارة إليه هي أزمة الغذاء العالمية لسنة 2008 والتي ساهم في تعقيدها مزيج من العوامل المرتبطة بعمليات الطلب والعرض. حيث شملت عوامل الطلب الزيادة في معدلات الطلب على الأغذية وتغيير الأنظمة الغذائية في بلدان مثل الصين والهند ذات الكثافة السكانية العالية، والطلب على المحاصيل الزراعية لإنتاج الوقود الحيوي، تنامي حالة عدم اليقين في

ثبات الأسعار بسبب أنشطة المضاربة في أسواق المواد الغذائية. كما شمل عوامل جانب العرض ضعف أسواق الغذاء العالمية (العديد من الدول الأكثر إنتاجا تعمد إلى عرض سوى نسبة صغيرة من إنتاج في الأسواق الدولية)، وانخفاض معدلات نمو إنتاجية المحاصيل الغذائية، وانخفاض مستويات المخزون، وانتشار الصدمات المناخية بفعل تغير المناخ، واللجوء إلى حظر التصدير من قبل المصدرين الرئيسيين.[46] وما صاحبها من المشاكل التي أثرت على أسواق وحركة رأس المال التي أدت بدورها إلى تقييد الاستثمارات في القطاع الزراعي،[47]

بالإضافة إلى ذلك هناك تحديات متعلقة بالالتزامات المفروضة على البلدان العربية التي انضمت إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) بالرغم من اعتراف هذه الأخيرة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية بالنسبة للبلدان النامية، كما أن اتفاق باريس بشأن تغير المناخ يقضي من جميع البلدان الأخذ بعين الاعتبار البعد التنموي عند صياغة مساهماتها المحددة وطنيًا، حيث يحظى كل بلد بالمرونة في اختيار الأدوات التنظيمية التي يعتبرها ذكية مناخيًا أو صديقة للتنمية، مع مراعاة الظروف السائدة والظروف الفردية لكل بلد.[48]

تمتلك تجارة الأغذية البينية في الإقليم إمكانات كبيرة لتحسين الأمن الغذائي وتأمين شراء الأغذية والحد من تكاليف الواردات. حيث تشهد التجارة البينية زيادة وإن بوتيرة بطيئة؛ إذ أن غالبية صادرات الدول العربية من الأغذية تتم داخل الإقليم العربي، وتشكل الفواكه والخضروات أهم الصادرات فيه. كما تشكل الواردات داخل العالم العربي 18% فقط من إجمالي الواردات، وهو ما يعكس أن الإقليم العربي يستورد معظم احتياجاته من السكر والحبوب والمحاصيل الزيتية واللحوم من دول خارج الإقليم، وهي المنتجات التي لا يمتلك أي ميزة تنافسية فيها.[49]

ففي الوقت الذي أكد فيه إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية، الصادر عن الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية لمجابهة تبعات الأزمة العالمية 2007 – 2008، على أهمية تعزيز التجارة العربية البينية في الميدان الغذائي وما إلا ذلك من السبل التي ترمي إلى تحقيق الأمن الغذائي. فإن تلك المساعي لم تحقق أهدافها خاصة المنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى رغم كل إمكاناتها كونها تعتبر فضاء تجاريا يجمع جميع الدول العربية، فرغم عدم فرض الدول العربية رسوماً على الواردات الزراعية وغيرها من السلع، لا يزال مستوى التجارة البينية منخفضاً مقارنة بمستويات الأقاليم أخرى.

حيث تعتبر القيود الأخرى، باستثناء الغير جمركية، من بين العوامل التي ساهمت في عزوف الدول العربية على تشجيع المبادلات التجارية البينية بخصوص المواد الزراعية والغذائية، فعلى سبيل المثال، حيث يبلغ متوسط تكلفة التجارة في المواد الزراعية عربيا أعلى بمعدل 3 مرات مقارنة بالدول الأوروبية الواقعة شمال حوض المتوسط (فرنسا، إيطاليا وإسبانيا). كما تتجاوز تكاليف التجارة في الاقليم الفرعي لدول المغرب العربي أو بين دول المشرق الواقعة شرق المتوسط نظيراتها من الدول الأوروبية، وهذا ما يفسر تحول تجارة الدول العربية نحو دول الاتحاد الأوربي.

وقد كان الارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية العالمية عقب أزمة سنة 2008 وما رافقها من اضطرابات،[50] خير دليل عن ذلك إلا أن هذه الأحداث قد ساهمت بقدر كبير في نشر الوعي بأهمية العمل المشترك لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي بالنسبة للدول العربية، ففي أفريل 2008 تم الإعلان عن إطلاق البرنامج العربي الطارئ للأمن الغذائي أثناء انعقاد الدورة الثلاثين للمنظمة العربية للتنمية الزراعية بمدينة الرياض. كما وافقت القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية للتنمية التي عقدت في مصر عام 2011، على خطة عمل هذا البرنامج على مدار عشرين عامًا. حيث تم فيه تقسيم خطة العمل إلى ثلاث مراحل: المرحلة الأولى (2011-2016)، المرحلة الثانية (2017-2021)، والمرحلة الثالثة (2022-2031). يشمل إطار السلع الأساسية لنظام **البرنامج العربي الطارئ للأمن الغذائي** الحبوب (قمح، الشعير، الأرز، الذرة، والذرة البيضاء)، محاصيل سكر (قصب السكر والشمندر السكري)، البذور الزيتية (السمسم والفول السوداني وزهرة الشمس والزيتون)، التمور والمنتجات الحيوانية.[51] كما **يحتوي البرنامج العربي الطارئ للأمن الغذائي** على ثلاث مكونات وهي[52]:

1. تحسين الإنتاجية وترشيد استخدام المياه في الزراعات القائمة.
2. التوسع الأفقي للزراعة بالمياه المحفوظة نتيجة لتنفيذ العنصر الأول.
3. المشاريع الاستثمارية المتكاملة المتعلقة بالمكونتين المذكورتين أعلاه.

الخاتمة:

لقد لاحظنا من خلال هذه الورقة البحثية أن الدول العربية لا تزال غير قادرة على مواجهة التحدي المتمثل في تعزيز التجارة البينية الحرة فيما يتعلق بالمنتوجات الزراعية والغذائية وهذا على غرار باقي المجالات الاقتصادية الأخرى. إذ لا تزال تشكل قضية الأمن الغذائي تحدياً متنامياً لكافة دول المنطقة، وعلى الرغم من نجاح بعض منها في تحقيق إنجازات في مجال تطوير الإنتاج الزراعي وتحسين القدرة على الحصول على الغذاء محليا، إلا أن النزاعات والأزمات التي طال أمدها (سوريا، ليبيا، اليمن) قد تهدد بخسارة هذه المكاسب التي تم تحقيقها في مجال مواجهة الفقر والجوع. كما قد بينت الاحصائيات الواردة من العديد من الهيئات الدولية والمحلية بأن تجارة المواد الغذائية الزراعية بين الدول العربية لا تزال دون إمكاناتها وهي مرتبطة أساسا وبنسبة كبيرة بعمليات الاستيراد من دول خارج الإقليم العربي خاصة من الدول الأوربية والأسيوية.

ففي الوقت الذي يمكن لعاملي ندرة المياه والتغير المناخي مستقبلا أن يشكلا تحديا أكبر أمام جهود تحقيق الأمن الغذائي وتحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة للقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة. فيتعين هنا على الدول العربية أن تعتمد على خبراتها الكبيرة والمتراكمة لتعزيز الإدارة المستدامة لموارد المياه وتطوير استراتيجيات ملائمة للاستعداد للتغير المناخي والتكيف معه. ومما لا شك فيه أن هذه الاستراتيجيات ستتضمن بالضرورة الاعتماد على المبادلات التجارية لضمان تدفق المنتجات الزراعية والغذائية بين الدول العربية التي تعرف فائضا في الانتاج وتلك التي تعاني عجزا في تغطية الطلب على الغذاء، وبالتالي ضمان الأمن الغذائي للسكان.

حيث قد أشارت هذه الدراسة إلى أن التجارة العربية البينية يمكنها أن تلعب دورا رياديا من أجل الحد من تكاليف استيراد الأغذية من خارج الإقليم العربي، إذ من شأنه أن يوفر تجميع الإنتاج الزراعي والواردات فرصا كبيرة لضمان استقرار السوق وضمان الامدادات بسلاسة سيما في أوقات النقص الغذائي الغير معتاد الذي قد يبرر استخدام أدوات السياسة التجارية الحمائية، حيث يمكن أن يتم ذلك بصفة خاصة من خلال التجارة العابرة للحدود التي من شأنها إحداث تغييرات جوهرية لصالح جميع الدول العربية، حيث يمكن استغلال التباين في المميزات الاقتصادية والطبيعية والمناخية المتاحة لكل بلد عربي لتحقيق مكاسب كبيرة في تلبية الجزء الأكبر من الاحتياجات الغذائية للوطن العربي من مصادر عربية محلية وباستثمارات ودعم عربي محلي. وبالتالي المساهمة بفعالية في تعزيز الأمن الغذائي العربي. وفي هذا الصدد، يمكننا الإشارة إلى الدور الريادي الذي قد تلعبه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في حالة إلغاء الحواجز الغير جمركية وزيادة تفعيلها وتشجيع المتعاملين الاقتصاديين على استغلال الامكانيات المتاحة لهم المترجمة في التزامات جميع الدول الأعضاء، الأمر الذي سيعود بفوائد كبيرة على الإقليم برمته في حال تعزيز القطاعات والنشاطات الإنتاجية التي يتم تداولها بشكل كبير وخاصة المنتجات الزراعية والغذائية.

فبينما تعاني العديد من الدول العربية من عوائق نسبية في مجال الزراعة، لكنها عموما قد تظل قادرة على زيادة الصادرات أو تقليل حجم الواردات من خلال تبنيها لما يعرف بالنمو المستدام في الزراعة، كما أن الدول العربية ستكون بحاجة ماسة إلى الاستثمار بكثافة في البنية التحتية المتعلقة بالتجارة وتيسير التجارة لرفع مستوى المبادلات الزراعية والغذائية. كما يمكنها أيضًا أن تعمل على تحقيق تخفيض تكاليف

المعاملات من خلال تحسين كفاءة خدمات التفتيش والجمارك من أجل تسهيل التدفقات التجارية للمنتجات الطازجة التي يجب أن تصل بسرعة للمستهلك النهائي.

ومن هنا يمكننا التأكيد على أنه يتحتم على كافة الدول العربية معالجة العقبات التي تعيق زيادة المساهمة في تحرير التجارة العربية البينية، إذ يجب في هذا المجال العمل سريعا على ما يلي:

- تسهيل الإجراءات الجمركية وتوحيد التعريفات (قواعد المنشأ وغيرها) ،
- زيادة تدفقات الاستثمار، وتعزيز الشفافية الإدارية،
- تنسيق السياسات التجارية الوطنية وضمان حرية حركة السلع ورؤوس الأموال وكذا تنقل الأشخاص.

ومن جانب آخر ومن منطلق أن عملية تحقيق الأمن الغذائي تعد عملية معقدة للغاية حيث لا يمكن معالجتها فقط من خلال السياسات التجارية. فإن عملية الاعتماد على التقنيات الحديثة أن تساعد في التغلب على عوائق البعد الجغرافي لأن أنظمة الاتصالات الحديثة تسمح بمراقبة أفضل للجودة وتتبع وتنسيق الخطوات المختلفة من خلال سلسلة التسويق للسلع الغذائية الزراعية الحساسة للعامل الزمن.

بالرغم من أن المضي قدماً في تنفيذ هذه الإصلاحات يتطلب إرادة سياسية قوية وتنسيقاً وثيقاً بين السلطات المعنية والقطاع الخاص في البلدان العربية الذي يجب أن يلعب دورا بالغ الأهمية في السنوات القادمة.

قائمة المراجع:

[1]– منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، **حالة أسواق السلع الغذائية – تجارة المنتجات الزراعية وتغير المناخ والأمن الغذائي**، 2018، منظمة الأغذية والزراعة، روما، ص: x.

[2] Elliott, K. A. (2018). The WTO and regional/bilateral trade agreements. In Looney, R. E. (Ed.). Handbook of International Trade Agreements (pp. 47-58). Routledge.

[3] Park, C. Y., & Claveria, R. (2018). Does Regional Integration Matter for Inclusive Growth? Evidence from the Multidimensional Regional Integration Index. Evidence from the Multidimensional Regional Integration Index (October 19, 2018). Asian Development Bank Economics Working Paper Series, (559).

[4]– د. سعيدة بوسعدة، د. حكيمة مختار رحماني، دور التكامل الغذائي العربي في تحقيق الأمن الغذائي، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 29، الجزء الثاني، ص ص: 75 – 97.

[5]– أ. د محمد أزهر سعيد السماك، جغرافية الوطن العربي: دراسة إقليمية، دار اليازوري العلمية، ص: 124.

[6] Liese, A. (2018). Food Security. In: Draude, A., Börzel, T., & Risse, T. (Eds.), The Oxford Handbook of Governance and Limited Statehood (459-478). Oxford University Press.

[7] http://www.fao.org/cfs/cfs-home/products/onlinegsf/1/ar/ (تصفح الموقع بتاريخ 25 ديسمبر 2018).

[8] Rogerson, E. & Diwakar, D. (2016). Food security issues and the role of the multilateral trading system. In Ewing-Chow, M., & Slade, M. V. (Eds.). International Trade and Food Security: Exploring Collective Food Security in Asia (15-26.). Edward Elgar Publishing, Cheltenham, UK.

[9] Margulis, M. E. (2017). The Global Governance of Food Security. In Palgrave Handbook of Inter-organizational Relations in World Politics (pp. 503-525). Palgrave Macmillan UK.

[10] Breisinger, C., Ecker, O., Al-Riffai, P., & Yu, B. (2012). Beyond the Arab awakening: policies and investments for poverty reduction and food security. Intl Food Policy Res Inst, p. 10.

[11]– د. فاطمة بكدي، أ.د رابح حمدي باشا، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2016، ص: 38.

[12]– د. أسامة محمد سلام، البصمة المائية للإمارات العربية المتحدة: مؤشر أمن الماء والغذاء، ط1، إصدارات E-kutub Ltd، لندن، 2016، ص: 62.

[13]– د. فاطمة بكدي، أ.د رابح حمدي باشا، نفس المرجع، ص: 39.

[14] Sharma, S.K (2016) "The WTO and Food Security: Implications for Developing. Countries", Springer Singapore, p. 33.

[15]– منظمة الأغذية والزراعة (FAO) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، 2018. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2018. بناء القدرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ من أجل الأمن الغذائي والتغذية، منظمة الأغذية والزراعة، روما، ص: 03.

[16] http://www.fao.org/neareast/perspectives/building-resilience/ar/ (site consulté le 22/03/2019).

[17]– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي 2017، الخرطوم، السودان، 2017، ص: 77.

[18]– منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، 2017، الشرق الأدنى وشمال إفريقيا – نظرة إقليمية عامة حول انعدام الأمن الغذائي: الإدارة المستدامة للمياه في الزراعة شرط أساسي للقضاء على الجوع والتكيف مع التغير المناخي، منظمة الأغذية والزراعة، 2016، القاهرة، ص: 01.

[19]– اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، الأفق العربي 2030: آفاق تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، الأمم المتحدة، بيروت، لبنان، 2017، ص: 14.

[20]– صندوق النقد العربي، فصل: قطاع الزراعة والمياه ضمن التقارير الاقتصادية العربية الموحدة للسنوات ما بين 2007-2017، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

[21] https://www.vox.com/2014/7/6/5874499/map-heres-how-much-every-country-spends-on-food (site consulté le 05/03/2019).

[22] Mouël, C.L., Forslund, A., Marty, P., Manceron, S., Marajo-Petitzon, E., Caillaud, M.A., & Schmitt, B. (2017). La dépendance alimentaire de l'Afrique du Nord et du Moyen-Orient à l'horizon 2050. Editions Quae, p. 75.

[23] Marty P., Manceron S., Le Mouël C., Forslund A., Caillaud MA., Schmitt B. (2018) Determinants of the Growing Food Dependence (1961–2011). In: Le Mouël C., Schmitt B. (eds) Food Dependency in the Middle East and North Africa Region. Springer, Dordrecht.

[24]– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي لسنة 2019، الجامعة العربية، الخرطوم، 2019، ص: 10.

[25]– نفس المرجع السابق.

[26]– صندوق النقد العربي، فصل: قطاع الزراعة والمياه ضمن التقارير الاقتصادية العربية الموحدة للسنوات ما بين 2007-2017، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

[27]– منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، 2017، الشرق الأدنى وشمال إفريقيا – نظرة إقليمية عامة حول انعدام الأمن الغذائي: الإدارة المستدامة للمياه في الزراعة شرط أساسي للقضاء على الجوع والتكيف مع التغير المناخي، منظمة الأغذية والزراعة، 2016، القاهرة، ص: 05.

[28]– حراق مصباح، هبول محمد (2019)، كفاءة استخدام الموارد المائية في القطاع الزراعي العربي، ودورها في تحقيق تنمية زراعية مستدامة، مجلة الاقتصاد الجديد، 10(02)، 173-195.

[29] https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS?contextual=employment-by-sector&locations=1A&name_desc=false (site consulté le 12/02/2019).

[30]– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2016، الجامعة العربية، الخرطوم، 2017، ص: 04.

[31] Nin-Pratt, A., El-Enbaby, H., Figueroa, J. L., ElDidi, H., & Breisinger, C. (2018). Agriculture and economic transformation in the Middle East and North Africa: A review of the past with lessons for the future. Food Policy Report Washington, DC and Rome, Italy: IFPRI and FAO, pp: 15-16.

* بالإضافة إلى دراسة المستويات المطلقة للاستثمار والقدرة على البحث الزراعي، هناك طريقة أخرى لمقارنة الالتزام بالبحوث الزراعية وهي قياس كثافة البحث، أي إجمالي النفقات في البحوث الزراعية كنسبة مئوية من الإنتاج الزراعي (PDMAG). وتشمل "البحوث الزراعية" الوكالات الحكومية ومؤسسات التعليم العالي والمنظمات غير الربحية، وتستثني القطاع الخاص الذي يستهدف الربح. تشمل النفقات الإجمالية للبحوث الزراعية كل من الرواتب وتكاليف التشغيل والبرامج والنفقات الرأسمالية لجميع المنظمات المشترك في البحوث الزراعية في بلد ما (باستثناء القطاع الخاص الذي يستهدف الربح). يتم الإبلاغ عن "العدد الإجمالي للباحثين الزراعيين" (باستثناء القطاع الخاص الذي يستهدف الربح) بمكافئ الوقت الكامل للباحثين (Full-Time Equivalents - FTEs) لتعكس نسبة الوقت الذي يقضيه الباحثون في الواقع في الأنشطة البحثية. إذ تعد الكتلة الحرجة للباحثين الزراعيين المؤهلين ضرورية لتنفيذ خطة بحث مستدامة، وللتواصل الفعال مع أصحاب المصلحة وتأمين التمويل الخارجي.

[32] IFPRI. 2018. 2018 Global food policy report. Washington, DC: International Food Policy Research Institute, p: 104.

[33] Martin, W., & Laborde Debucquet, D. (2018). Trade: The free flow of goods and food security and nutrition. IFPRI book chapters, 1-10.

[34] Mosad Zineldin, (2002), Globalisation, strategic co-operation and economic integration among Islamic/Arab countries, Management Research News, Vol. 25 Iss 4 pp. 35 – 61.

[35] Breisinger, C., Van Rheenen, T., Ringler, C., Pratt, A. N., Minot, N., Aragon, C., Yu, B., Ecker, O. & Zhu, T. (2010). Food security and economic development in the Middle East and North Africa: current state and future perspectives. International Food Policy Research Institute (IFPRI).

[36]– بن عدة عبد القادر، يوسفي رشيد، (2021). التكامل الاقتصادي العربي في ضوء تحديات العولمة–واقع وافاق–دراسة تحليلية مقارنة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 17، العدد 26، ص: 1–16.

[37]– الطاهر المهدي بن عريفة، الجامعة العربية والعمل العربي المشترك 1945 – 2000 م، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 191.

[38] Zorob, A. (2008). Intraregional Economic Integration: The Cases of GAFTA and MAFTA. In: Legrenzi, M., Harders, C. (Ed.). (2008). Beyond Regionalism? regional cooperation, regionalism and regionalization in the Middle East (pp. 169-183). London: Routledge.

[39] Mosad Zineldin, (2002), Globalisation, strategic co-operation and economic integration among Islamic/Arab countries, Management Research News, Vol. 25 Iss 4 pp. 35 – 61.

[40]– صندوق النقد العربي، تقرير "آفاق الاقتصاد العربي"، أبو ضبي، سبتمبر 2018،

[41] Hoekman, B. (2016), "Intra-Regional Trade: Potential Catalyst for Growth in the Middle East", MEI Policy Paper 2016-1, Middle East Institute.

[42]– اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تقييم التكامل الاقتصادي العربي: التجارة في الخدمات كمحرك للنمو والتنمية، بيروت، عمان, 2018، ص: 19-21.

[43] Arab Forum for Environment and Development (2017), Arab Environment in 10 Years. 2017 Report of the Arab Forum for Environment and Development. Beirut: Arab Forum for Environment and Development, p. 115.

[44] Abu Hatab, Assem (2015): The Impact of Regional Integration on Intra-Arab Trade in Agrifood Commodities: A Panel Data Approach. Published in: Egyptian Journal of Agricultural Economics, Vol. 25, No. 2 (15. August 2015): pp. 21-36.

[45] AFED (2014). Arab Environnent: Food Security. Annual Report of the Arab Forum for Environment and Development, 2014; A. Sadik, M. El-Solh and N. Saab (eds.); Beirut, Lebanon. Technical Publications.

[46] Harrigan J. (2014). The Political Economy of Arab Food Sovereignty. Palgrave Macmillan, London, p. 02.

[47] Al-Assiri, A. (2013). Water, Food and Agricultural Challenges in the GCC. In Water and Food Security in the Arabian Gulf (pp. 15-18). Emirates Center for Strategic Studies and Research.

[48]- منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، حالة أسواق السلع الغذائية – تجارة المنتجات الزراعية وتغير المناخ والأمن الغذائي. روما، 2018، ص: 16.

[49]- منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، 2017، الشرق الأدنى وشمال إفريقيا – نظرة إقليمية عامة حول انعدام الأمن الغذائي: الإدارة المستدامة للمياه في الزراعة شرط أساسي للقضاء على الجوع والتكيف مع التغير المناخي، منظمة الأغذية والزراعة، 2016، القاهرة، ص: 13.

[50]- أو بما يعرف باحتجاجات الجوع التي ظهرت في بعض الدول العربية نتيجة انخفاض المخزون العالمي من الحبوب ومضاعفة أسعار السلع الغذائية الرئيسية وما رافقها من إجراءات استثنائية، كدعم أسعار الأغذية وتقنين تصدير السلع الغذائية وإلغاء الضرائب على الواردات وزيادة أجور العاملين.

[51] Alzadjali T.M. (2017) Status of Food Security in the Arab Region. In: Amer K., Adeel Z., Böer B., Saleh W. (eds) The Water, Energy, and Food Security Nexus in the Arab Region. Water Security in a New World. Springer, Cham.

[52]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير متابعة البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي: المرحلة الثانية (2017-2021)، الخرطوم، السودان، 2018.